

صاغة يبيعون مجوهرات بعبارات غير صحيحة من دون فاتورة نظامية جزماتي لـ «الوطن»: ٧٠ بالمئة من الصاغة غير مكفين بضريبة الدخل

علي محمود سليمان

صياغة، فمن المعروف أن أكثر من حربي يعملون بمحل واحد. وفي سياق آخر أشار جزماتي إلى ضرورة مطالبة المواطن بالفاتورة النظامية عند شرائه لأي بضاعة من محلات الصاغة، وذلك لمخالفة عدد من المحلات تقديم فاتورة غير نظامية للشاري، وأحدث بإعطاء الزبون فاتورة على كرت للمحل وعند مراجعة الزبون للجمعية تبين أن الفاتورة غير نظامية والمصاغ غير دقيق العيارات، وقد تمت مخالفة الصاغ من الجمعية ومديرية التجارة الداخلية في دمشق، منوها بأن الفاتورة النظامية تكون موحدة النموذج وعليها ختم جمعية الصاغة وأي فاتورة غير ذلك غير معترف عليها. وحذر جزماتي من العروض التي يقدمها بعض الصاغة لبيع الذهب المستعمل بسعر أقل من التسعيرة النظامية لكون هذا الذهب غير معروف المصدر ومن الممكن أن يكون مسروقاً، إضافة إلى أنه يعتبر تهرباً من تسديد ضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي للجمعية والمالية.

صرح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي لـ «الوطن» بأن الجمعية بصدد التعاون مع مديرية مالية دمشق ومحافظة دمشق للبحث في الإجراءات التي يمكن اتخاذها بحق أصحاب هذه المحلات الذي يتوقع أن حوالي ٧٠ بالمئة منهم غير مكلف بضريبة الدخل المقطوع، ومن ضمنها إمكانية إغلاق المحل الذي لا يقوم بالانتساب وتسديد ضريبة الدخل، منوها بأن عدد المسددين للاشتراكات في الجمعية يبلغ قرابة ١٢٠٠ حربي، وهؤلاء يشكلون حوالي ٥٠٠ محل وورشة

تنقلات لأكثر من ٦٠ ضابطاً في الجمارك مطلع حزيران تليها تنقلات واسعة للعناصر

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في «الجمارك» لـ «الوطن» عن حركة تنقلات تطال أكثر من ٦٠ ضابطاً في الجمارك من رؤساء الضابطات والمناطق مع مطلع الشهر القادم (حزيران) بهدف إعادة توزيع الضباط بما يسهم في زيادة فاعلية العمل الجماعي وتحقيق أكبر جدوى ممكنة، والاستفادة من تبادل الخبرات في العمل، وأن هذه التنقلات تأتي بالتوافق مع محددات العمل الجماعي التي تتضمن عدم استمرار الضابط في نفس المكان لأكثر من عام. وأوضح المصدر أن حركة تنقلات واسعة للعناصر يتم العمل عليها تعقب حركة تنقلات الضباط ستطال معظم المناطق والمغازر الجمركية.

واعتبر المصدر أن العديد من مستودعات قطع السيارات في مختلف المحافظات تحتوي على مهربات، حيث يعمل بعض التجار على التهرب من الرسوم الجمركية وإخفاء هذه المواد عبر التهريب وبالمحصلة قوات الواردات على الخزينة العامة لمصلحة جيوب التجار المستفيدين من ذلك، كما أن الكثير من هذه المواد تدخل من دون رقابة ويعيد عن التقيد بالوصفات المطلوبة، وهو ما ينعكس على كفاءة عمليات الصيانة وجودة القطع المستبدلة، وبالتالي زيادة عدد عمليات الإصلاح وارتفاع تكاليف أعمال الصيانة المستمرة للسيارات. وبين المصدر أن الكثير من المهربات مؤخراً تتصل بمواد غذائية خاصة من المواد التي يرفع الطلب عليها خلال شهر رمضان، وأن

الكثير من هذه المواد يتم ضبطها وتنظيم قضايا خاصة بها، إذ هناك حالة عامة من التشدد من قبل مختلف العناصر في الجمارك في التعامل مع هذه المواد الرضائية خاصة منها الغذائية لما لها من أثر مباشر على سلامة المستهلك. ولفت إلى أن العديد من المؤشرات في الأسواق المحلية باتت تقيد بانخفاض كبير لمظاهر التهريب في المحال والبسطات، وهو ما يفيد أن الخط العام للحملة هو في الاتجاه الصحيح وتسير ضمن الخطوات التي رسمت لها، وخاصة أن الجمارك حصلت على الكثير من البيانات والمعلومات حول شبكات التهريب وأهم



الطرق والمنافذ وبناء عليه تم ضبط الكثير من المستودعات في مختلف المناطق السورية، وأن الحملة مستمرة وستغير أشكالها وخطتها وفق ما يخدم مصلحة الهدف العام للحملة والذي يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني ودعم الصناعة المحلية، حيث أول المستفيدين من حملة الجمارك على المهربات هي الصناعة الوطنية التي تتال اهتماماً واسعاً لدى الجهات الحكومية تأتي في مقدمة أولوياتها، والتي تعمل عليها لدعم الاقتصاد وزيادة حركة الإنتاج بما يوفر الكثير من المنتجات المطلوبة محلياً ويخفف من حجم الاستيراد وتوفير القطع الأجنبي.

بعد إصدار تعليمات منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل

شركة صناعية متضررة تطلب قرصاً بقيمة ١,٥ مليار ليرة من «التجاري»

الفاوائد المستحقة عن المبالغ المستحقة خلال ٩ أشهر وفترة السماح بنحو ٣ أشهر، حيث يبدأ بعدما استحقاق القسط الأول في نهاية فترة السماح ويتم التسديد على أقساط ربع سنوية، ويقبل المشروع المتضرر كضمانة على أن يغطي القيمة الصافية لمجموع الأقساط (الأصل+ الفوائد)، وفي حال عدم كفاية الضمانة يمكن قبول ضمانة أخرى مقبولة وفق تعليمات المصرف. واشتملت التعليمات القروض المتعلقة بمشاريع الطاقات المتجددة، وذلك بهدف تمويل المشاريع التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة، إذ يتم منح القرض على أن تكون نسبة التمويل ٥٠٪ من تكلفة المشروع المعتمد أصولاً بعد استبعاد قيمة الأرض (المشروع على الهيكل)، وبما لا يتجاوز سقف القرض (مليار ليرة) ومدة القرض لا تتجاوز ١٠ سنوات، متضمنة فترة السماح ستة كحد أقصى، ويتم التسديد على أقساط ربع أو نصف سنوية، ويتم تمويل هذه المشاريع حتى لو كانت أرض المشروع مستأجرة على أن تكون مدة عقد الإيجار أكبر من ضعفي مدة القرض، على أن تقبل أرض المشروع الممول إذا كانت مملوكة من قبل صاحب المشروع كضمانة بحيث تغطي القيمة الصافية لمجموع الأقساط (الأصل+ الفوائد)، وفي حال عدم كفاية الضمانة أو كانت أرض المشروع مستأجرة يمكن قبول ضمانة عقارية أخرى مقبولة وفق تعليمات المصرف، ولا تقبل الآلات كضمانة للممول على القرض المطلوب.

استبدال مشاريع قائمة (شراء الآلات والمعدات، التجهيزات، المركبات الآلية، توسع في مباني المشروع، إضافة أو استبدال خطوط إنتاج) يمنح بنسبة ٥٠٪ من التكاليف الاستثمارية للمشروع وفق دراسة الجدوى المعتمدة، وقرض لتمويل المشاريع الصناعية والإنتاجية المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية والتي تهدف إلى إعادة دوران الإنتاج للمشاريع الإنتاجية ويتم تمويل رأس المال الثابت أو العامل أو كليهما معاً. وبحسب التعليمات التنفيذية التي أصدرها المصرف التجاري وعممها على فروعها للمباشرة بالعمل وفقاً، فإنه لا بد أن يراعى رأس المال الثابت نسبة التمويل بحيث لا تتجاوز نسبة ضرر المشاة ٥٠٪ وفقاً لتقرير رسمي من مديرية الصناعة المعنية، ولا يتجاوز المبلغ الممنوح نسبة ٨٠٪ من إجمالي المبالغ المطلوبة لإعادة إقلاع المشروع، وفقاً لدراسة الجدوى المقدمة وبما لا يتجاوز سقف القرض ٥ مليارات ليرة سورية. وتطرقت تعليمات التجاري إلى قروض تمويل مشروعات الممولات بهدف تشييد عقارات على أراضٍ معدة للبناء، حيث يقوم المصرف بالتمويل بعد قيام طالب القرض بشراء الأرض، ويتم منح القرض على أن تكون نسبة التمويل ٥٠٪ من تكلفة المشروع المعتمد أصولاً بعد استبعاد قيمة الأرض (المشروع على الهيكل)، على ألا يتجاوز سقف القرض مليار ليرة سورية، ومدته لا تتجاوز ٣ سنوات متضمنة فترة استرجار القرض والتي لا تتجاوز ستة، على أن يتم تسديد

الوطن

كشف مدير لدى المصرف التجاري السوري للوطن أن المصرف تلقى أول طلب لقرض استثماري بقيمة ١,٥ مليار ليرة سورية وفق حزمة القروض التي أطلقها المصرف مؤخراً، ويعود الطلب لشركة صناعية تعرضت للضرر والتخريب خلال سنوات الحرب، وتم العمل على إعادة ترميمها وتأمينها للعمل من جديد، وبقيت تحتاج لتمويل القرض قيد البحث والدراسة وبيان مدى تحقيقه للشروط والمحددات التي يطلبها المصرف. وكان المصرف قد أنجز التعليمات التنفيذية للقروض المتوسطة وطويلة الأجل، إذ بين مدير في المصرف لـ «الوطن» أن حزمة التسهيلات الائتمانية التي أطلقها المصرف تتماشى مع واقع الاحتياجات والأولويات الحالية، ومتطلبات العديد من جوانب مرحلة إعادة الإعمار، متوقعاً أن تسهم هذه القروض بشكل واضح في دعم حركة الإنتاج وفي عموم النشاط الاقتصادي. وبين أن هذه التمويلات تستهدف منح قرض تمويل مشاريع جديدة قيد التأسيس حيث لا تقل نسبة الإنجاز الفعلي من المشروع عن ٥٠٪ من قيمة التكاليف الاستثمارية للمشروع وفق دراسة الجدوى المعتمدة، وبناء على تقرير معد من قبل خبير محقق وتقرير خبير معتمد من قبل المصرف. إضافة إلى قرض لتمويل تطوير أو توسع أو تجديد أو

٤٧ ليتر مجاناً للمسؤولين وسيارات الخدمة

٤٥ ألف سيارة حكومية أصبحت «ذكية»



قسي أحمد المحمد

أكد مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ «الوطن»، أن التعميم الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء فيما يتعلق بتوزيع مخصصات المحروقات على السيارات الحكومية «المخصصة» سح لأصحاب السيارات الحكومية بإكمال التغطية لسياراتهم الحكومية المخصصة عبر نظام البطاقة الذكية حتى ٢٠٠ لتر شهرياً. وبين أن الكميات المخصصة للسيارات الحكومية بعد أن تم تخفيضها إلى ٥٠ بالمئة مسبقاً، أصبحت الكمية المخصصة مجاناً ٤٧ لتر شهرياً، لافتاً إلى أن الكميات المتبقية نحو ١٥٣ لتر يتم التزود بها على نفقتهم الخاصة وفقاً لشرائح. وأشار المصدر إلى أن أصحاب السيارات الحكومية المخصصة قبل تخفيض الكميات لهم إلى النصف من (٩٤- ٤٧ لتراً) كان يوجد لديهم إشكالية بأن هذه الكميات لا تكفيهم، ونفاد الكمية سيديفهم إلى إيقاف هذه السيارات لعدم استطاعتهم التغطية من جديد إذ إن المحدد لهم ٩٤ لتراً فقط. ولفت المصدر إلى أن القرار الجديد الذي تم إصداره، يتم الآن العمل على تنفيذه ليضمان إلى تفعيل الكميات الجديدة للسيارات الحكومية المخصصة بعد وصول القوائم المحددة

من الجهات العامة والهيئات الحكومية الأخرى، منوهاً بأن القرار لا يشمل سيارات الخدمة إطلاقاً. وبين أن عدد السيارات الحكومية التي تم تسليمها بطاقة ذكية حالياً يصل إلى نحو ٤٥ ألف سيارة ما بين مخصصة وسيارة خدمة، موضحاً أن القرار يشمل السيارات المخصصة وهي عددها قليل جداً قد لا تزيد على ٤ آلاف سيارة. وأوضح أن الكميات المدعومة وفقاً للتعليمات التنفيذية للقرار الصادر والمعمم عن رئاسة المجلس الوزراء، حددت ٥٣ لتراً مدعوماً بسعر ٢٢٥ ليرة سورية من ضمن البطاقة و١٤٠ لتراً يسمح التغطية من خلالها بسعر التكلفة «حر» بسعر ٣٧٥ ليرة، أي إن الكمية الإجمالية لكل سيارة مخصصة ٢٤٠ لتراً. وكان قد عمم مجلس الوزراء قراراً إلى جميع الوزارات، خاصة بمكاتب شؤون الأليات فيها، يتضمن زيادة كميات تزويد السيارات الحكومية المخصصة بالوقود بعد انتهاء مخصصاتها شهرياً بـ ٢٠ لتر على نفقة المخصص له، وذلك بناء بعد اقتراح وزير النفط والثروة المعدنية. وكان قد طلب القرار من الجهات العامة بموافقة الشركة السورية لتخزين وتوزيع المشتقات النفطية بقوائم تتضمن السيارات المخصصة المطلوب زيادة مخصصاتها.

Reference: SY-DA-00603



إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة إعادة تأهيل شبكة مياه الري ومحطة ضخ المياه في ريف الرقة

منظمة مكافحة الجوع (AAH)، منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم. تسمى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH)، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن

مناقصة مرجع: SY-DA-00603

إعادة تأهيل شبكة مياه الري

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 مساءً، ابتداءً من 15 أيار 2019 ولغاية 10 حزيران 2019.

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:

العنوان: شركسية، بناء 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.

هاتف: 00963113329946

فاكس: 00963113329945

بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

Reference: SY-DA-00603



TENDER ADVERTISEMENT

CALL FOR TENDER FOR REHAB. OF WATER IRRIGATION CHANNEL AND WATER PUMPING STATION IN RURAL RAQQA

Tender Ref# SY-DA-00603.

REHABILITATION OF WATER IRRIGATION CHANNEL AND WATER PUMPING STATION

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) offices at the below address between 09:00 AM till 04:00 PM starting from May 15th, 2019 till June 10th, 2019.

Tender Committee contact in Damascus:

Address: Sharkasiyeh Bldg, 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.

Phone: +963 11 3329 946

Fax: +963 11 332 9945

E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission: June 10th, 2019, at 04:00 PM.
Bid Validity: 120 day.
Currency: Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds: Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds: Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties: 0.5% of the total contractual value per each delay.

10 حزيران 2019، عند الساعة 04:00
120 يوماً.
الليرة السورية.
5% من القيمة الكلية للمعد على شكل شيك مصدق.
5% من القيمة الكلية للمعد على شكل شيك مصدق.
0.5% من القيمة الكلية للمعد عن كل يوم تأخير.

الموعد النهائي لتسليم العروض:
صلاحية العروض المقامة:
العملة:
ضمان حسن التنفيذ:
ضمان الكفاءة:
غرامات التأخير: